

# مخطط درس على الخط أعمال موجهة

بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الأولى جذع مشترك

المادة: النظم السياسية

السادسي: الثاني

أعمال موجهة

الرصيد: المعامل: الحجم الساعي: 1.5 أسبوعيا

الأفواج: 9/8/4

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة + امتحان

اسم ولقب الأستاذ: زيتوني محمد

البريد الإلكتروني:

mohammed.zitouni@univ-msila.dz



## عنوان الدرس: النظام السياسي البرلماني

### 1- أسئلة الدرس

- ماهي خصائص النظام السياسي البرلماني؟

- كيف يتحقق مبدأ الفصل بين السلطات "الفصل المرن" في النظام السياسي البرلماني؟

### 2- أهداف الدرس

- خصائص النظام السياسي البرلماني؟

- التعرف على كيفية تحقق مبدأ الفصل بين السلطات "الفصل المرن" عمليا في النظام البرلماني.

### 3- محتوى الدرس (الاقتصار على العناصر الأساسية للدرس)

- ثنائية النظام البرلماني

- وجود تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

### 4- عرض الدرس في شكل خريطة ذهنية



### 5- ملخص الدرس

1. ثنائية السلطة التنفيذية: رئيس الدولة "سلطة شرفية"، الحكومة "مسؤولة أمام البرلمان".

- رئيس الدولة: قد يكون (ملكا، رئيسا، امبراطورا، سلطانا...). وهو رأس السلطة التنفيذية.

- رئيس الدولة مختلف عن رئيس الحكومة (لا يجوز الجمع بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة)

- رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان لأنه لا يضع السياسات العامة ولا ينفذها.

- إذا كان نظام الحكم ملكي فإن الملك لا يسأل سياسيا ولا جنائيا

- إذا كان نظام الحكم جمهوري فإن رئيس الدولة يسأل لا سياسيا ولكن يسأل جنائيا.

من نتائج عدم مسؤولية رئيس الدولة لا يعمل منفردا وتوقيعه يكون لاحق لتوقيع الوزراء أو الحكومة.

على مستوى الفقه انقسم الى رأيان حول دور الرئيس، وانقسم الى رأي بالسلبية، واتجاه آخر أقر بإيجابية دور الرئيس.

### 2. الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

## أ. مظاهر التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

- إمكانية وجواز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة
- حق الوزراء دخول البرلمان للتصويت والمناقشة والاقتراح.
- حق السلطة التنفيذية اقتراح مشاريع القوانين، ويحق للرئيس الاعتراض في بعض الحالات.

## ب. مظاهر الرقابة:

### 1. مظاهر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية:

- السؤال: معرفة حقيقة التصرفات التي قام بها الوزير أو الحكومة
- الاستجواب: محاسبة الحكومة " تضامنية ومنفردة" التجريح واللوم والنقد والتنديد قد تنتهي الى طرح مسألة الثقة من الحكومة.

- التحقيق البرلماني: لجان تحقيق البرلمانية خاصة للقيام بالتحقيق في مسائل وعيوب معينة

### 2. مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية:

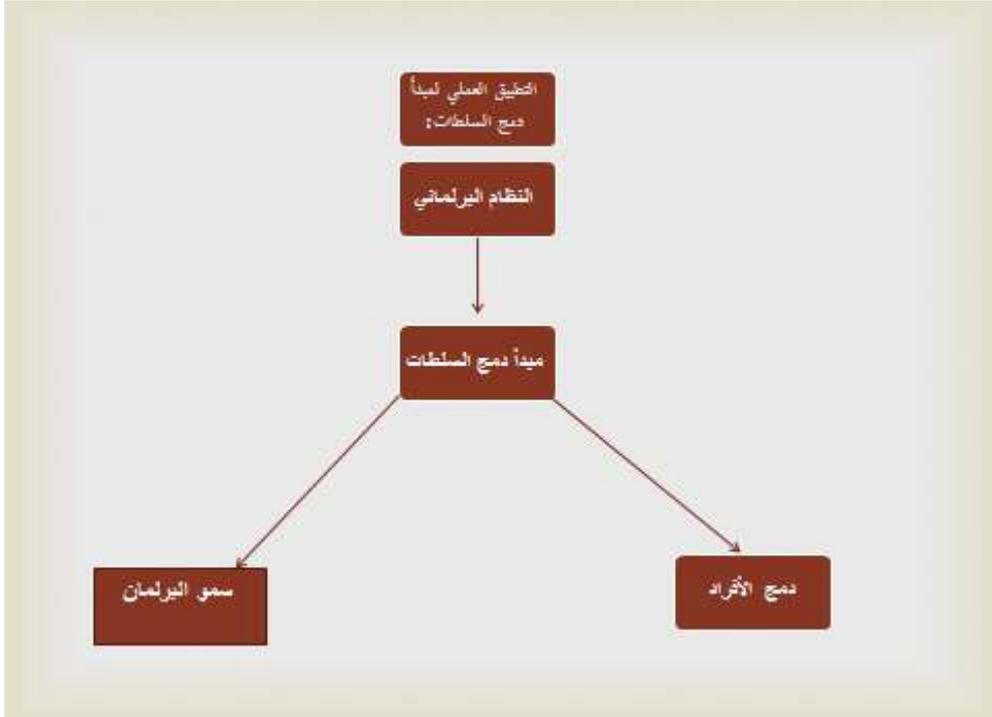
- مجال تكوين تشكيل البرلمان (تنظيم الدوائر الانتخابية، اعداد القوائم والجدول الانتخابية، الدعوة للانتخاب والتصويت، تنظيم الدعاية، الإعلان عن النتائج).

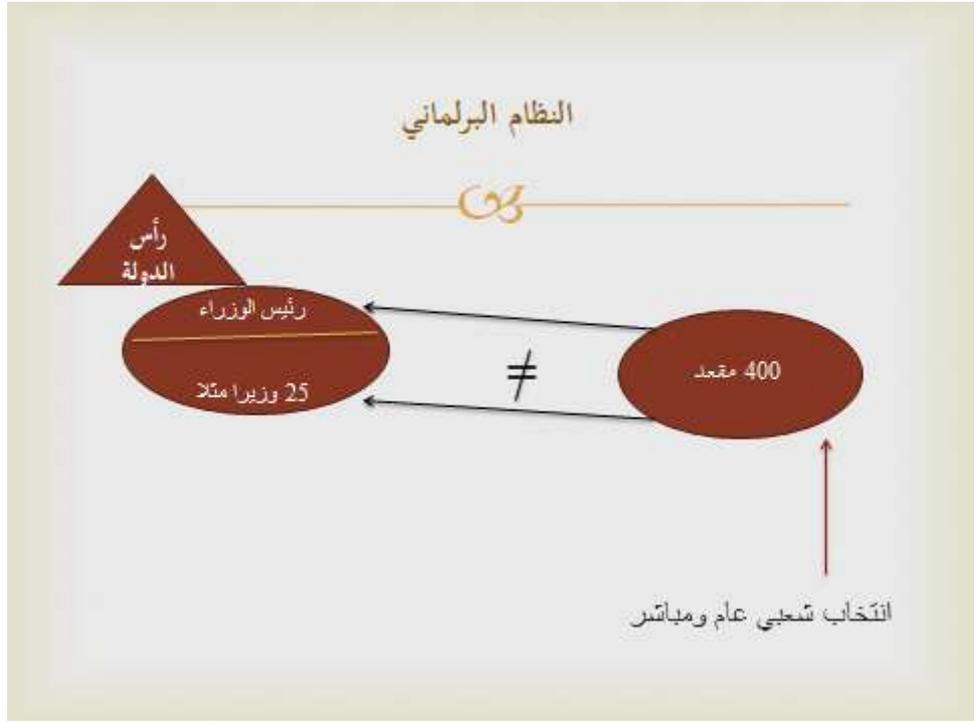
- حق دعوة البرلمان للانعقاد وتأجيله (التدخل في سير العمل البرلماني دورة عادية او غير عادية ومن حقها انهاء الانعقاد او التأجيل).

- حق التصديق أو الاعتراض بالموافقة على القانون او رفضه ويقتضي ذلك 3/2.

- الحل الرئاسي أو الملكي في بعض الحالات.

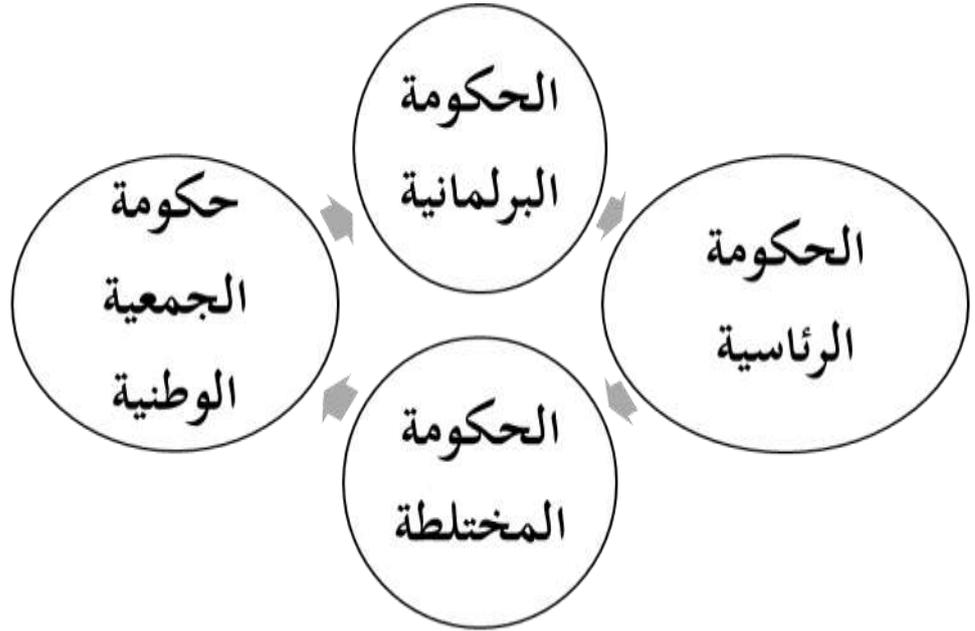
التطبيق العلمي لمبدأ الفصل المرن في النظام البرلماني





**6- النشاطات المرتبطة بالدرس (بحث، تلخيص، تحليل نصوص، دراسة وصفية أو تحليلية لنص قانوني).**

يمكن اعتبار تصنيف دوغلاس فيرني للحكومات الذي قدمه في أواخر الـ 50 من القرن الـ 20 والقائم على أساس طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أكثر التصنيفات شيوعاً وقسم الحكومات إلى:



- فإذا قامت العلاقة بين السلطتين على أساس مبدأ فصل السلطات كانت الحكومة رئاسية Presidential والتي تعد حكومة اليوم أقدم نموذج لها واخذت عنها معظم دول أمريكا الجنوبية وعدد محدود للغاية من الدول خارج القارة اللاتينية
- أما إذا قامت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على مبدأ دمج السلطات "الفصل المرن" كانت الحكومة برلمانية والتي تعد حكومة المملكة المتحدة النموذج الأهم لها على مستوى العالم وهو ما أخذت عنه دول كثيرة في بقاع العالم مثل كندا ماليزيا تركيا إيطاليا هولندا اليابان ,, الخ

- اما إذا كان هناك جمع بين بعض خصائص الحكومة الرئاسية والبرلمانية اعتبرت الحكومة مختلطة ومن أمثلتها الحكومة الفرنسية أما إذا ادجت السلطان التشريعية والتنفيذية في مجلس منتخب دون وجود سلطة تنفيذية مستقلة بل مجرد لجنة يعينها المجلس التشريعي المنتخب من بين أعضائه فإنه نظام حكومة الجمعية الوطنية وتمثل النظم الاشتراكية وسويسرا
- الحكومة البرلمانية ومبدأ الفصل المرن بين السلطات
- يسمح بإمكانية الجمع بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية، فأعضاء السلطة التنفيذية هم الوقت ذاته أعضاء في السلطة التشريعية، وهو ما يعني تركيز السلطة من الناحية الفعلية في يد مجلس الوزراء وإن كانت السلطة البرلمانية الأسمى من الناحية الفعلية باعتبارها السلطة المنتخبة بصورة مباشرة من الشعب.